



27 فبراير 2011

طالبت أسرتا المهندس خيرت الشاطر نائب المرشد العام للإخوان المسلمين، ورجل الأعمال حسن مالك، والمحكوم عليهما في القضية رقم 2 لسنة 2007م جنایات عسكرية عليا، المجلس الأعلى للقوات المسلحة بالإفراج الفوري عنهما، بعد أن أمضيا أكثر من أربع سنوات داخل السجون ظلماً وجوراً، ولافتقاد المحاكمات التي تمت لهم لأبسط الإجراءات القانونية وقواعد العدالة المتعارف عليها.

وأكدت الأسرتان- في مذكرة اليوم إلى المجلس العسكري- أن الإفراج عنهما من شأنه أن يزيد من ثقة الجماهير في سياسات المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ويؤكد لها أننا نسير بجدية في طريق الإصلاح السياسي المنشود، فضلاً عن تأكيد احترام المجلس لما سبق، وأن ما وعد به من تنفيذه لأحكام القضاء واجبة النفاذ.

وأضافت المذكرة أن المحاكمة تمت بالمخالفة للقانون والدستور والأعراف والمواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، وعلى رأسها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واللذان يؤكدان في المواد 10، 11، و19 على أن: "لكل إنسان الحق في أن تنظر قضيته محكمة مستقلة ومحابدة، نظراً منصفاً وعلنياً، للفصل في حقوقه والتزاماته".

وأشارت إلى أنه تم القبض عليهما بمعرفة مباحث أمن الدولة والتحقيق معهم من النيابة العامة، وتم حصولهما على ثلاثة قرارات بالإفراج من محكمة الجنايات، ولم تُنفذ بحقهما، كما صدر بتاريخ 5/2/2007م قرار رئيس الجمهورية السابق بإحالة القضية الخاصة بهما إلى القضاء العسكري وبتاريخ 8/5/2007م أصدرت محكمة القضاء الإداري حكماً بوقف تنفيذ قرار رئيس الجمهورية السابق بالإحالة إلى القضاء العسكري، إلا أن النظام السابق لم ينفذ هذا الحكم وأصر على ممارسة الظلم والتعسف تجاه المعارضين السياسيين، واستمرت المحكمة العسكرية في نظر المحاكمة إلى أن أصدرت حكمها.

وشددت على أن تلك المحاكمات تفتقد للشرعية التي أكد عليها الدستور والقانون المصري، إذ تنص المادة (68) من الدستور على أن: "التقاضى حقٌ طبيعي ومكفول للناس كافة، ولكل مواطن حق اللجوء إلى قاضيه الطبيعي، وتكفل الدولة تقريب جهات القضاء بين المتقاضين وسرعة الفصل في القضايا".

وتابعت المذكرة: على "أن ما حدث مع هذين الشريطين لا يخالف الأعراف والمواثيق الدولية كافة، ولا القانون والدستور المصري فحسب، وإنما يخالف كذلك الضمير الإنساني؛ حيث تتراوح أعمارهما ما بين الخمسين والسبعين، وهو ما يجعلهما يعانيان أوضاعاً صحية غاية في الخطورة، تستوجب سرعة الإفراج عنهما، خاصةً أنهما لا يمثلان أذىً خطراً على الأمن القومي المصري"، خاصةً أنهما مشهود لهما بالنزاهة ونطافة اليد، والحرص على أمن مصر واستقرارها، والعمل الصادق من أجل رقيها وتطورها، معربةً عن نعتها في المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي يقود عملية التغيير السياسي والديمقراطي في مصر، ويمثل الضمانة لقيادة مصر نحو مرحلة جديدة وأفق واسع ينعم فيه الشعب بالحرية والكرامة.

- وقَّع على المذكرة كل من:

- 1- عزة أحمد محمد توفيق 2- الزهراء محمد خيرت سعد الشاطر
- 3- خديجة محمد خيرت سعد الشاطر 4- عائشة محمد خيرت سعد الشاطر
- 5- حفصة محمد خيرت سعد الشاطر 6- سمية محمد خيرت سعد الشاطر
- 7- مريم محمد خيرت سعد الشاطر 8- سارة محمد خيرت سعد الشاطر
- 9- رضوي محمد خيرت سعد الشاطر 10- سعد محمد خيرت سعد الشاطر
- 11- الحسن محمد خيرت سعد الشاطر 12- جيهان أحمد أحمد محمد عليوة
- 13- معاذ حسن عز الدين يوسف مالك 14- عمر حسن عز الدين يوسف مالك
- 15- خديجة حسن عز الدين يوسف مالك 16- حمزة حسن عز الدين يوسف مالك
- 17- أحمد حسن عز الدين يوسف مالك 18- أنس حسن عز الدين يوسف مالك
- 19- عائشة حسن عز الدين يوسف مالك